القطاع العام الناجح ركيزة اساسية للاقتصاد الوطني

بدر غيلان

منذ سنوات عديدة باتت الخصخصة تشكل واحدة من المفاهيم الاقتصادية المهمة والحيوية في العديد من بلدان العالم الصناعية والنامية على حد سواء، مما يتطلب النظر بجدية الى ضرورة الوقوف عليها ومعرفة ابعادها المختلفة والاثار المترتبة على تطبيقها.

والخصخصة بمفهومها المتداول تعني عملية تحويل ملكية المشاريع والمؤسسات الاقتصادية وغيرها من القطاع العام أوالحكومي الى القطاع الخاص الوطني او الاجنبي بحيث تكون خاضعة لقوى السوق.

وكان موضوع الخصخصة قد طرح نفسه بقوة في العراق منذ الايام الاولى لاحتلال العراق في العام الماضي فعلى اثر دخول الطلائع الاولى لقوات التحالف في ارض الوطن للاطاحة بالنظام السابق حتى تصاعدت الاصوات والتصريحات من قبل العديد من الجهات ذات العلاقة في داخل العراق وخارجة، وهي تدعو الى تطبيق الخصخصة في الاقتصاد العراقي وتحويله الى اقتصاد السوق الحر.

والواقع ان هذه التوجهات كانت قد سبقت دخول قوات التحالف الى العراق بفترة ليست بالقصيرة، حيث عقدت العديد من المؤتمرات والندوات في خارج القطر والفت لجان متخصصة اشترك في عضويتها عدد كبير من الخبراء العراقيين المتواجدين في الدول الاوروبية والولايات المتحدة خاصة، للبحث في موضوع تحويل الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق بعد الاطاحة بالنظام القائم في حينه، اي بعبارة اخرى اتباع النهج الرأسمالي البحت في ادارة اقتصاد البلد والتخلص من كافة المشاريع والمنشآت التي تديرها الوزارات أو المؤسسات الاخرى، او تشترك في ملكيتها.

ومعلوم ان الحكومة العراقية السابقة في عهد (عبد السلام عارف) كانت قد عملت في اوائل تسلمها السلطة في العراق عام ١٩٦٣ على تطبيق ما يعرف بالنهج (الاشتراكي) حيث بادرت الى تأميم مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية عام ١٩٦٤، اضافة الى تأميم القطاع المصرفي، وذلك تماشياً مع ماجرى في مصر تمهيداً لتوقيع اتفاقية الوحدة بين البلدين، وبعد انقلاب عام ١٩٦٨ واستلام السلطة من قبل النظام البعثي المنهار حاولت الحكومة الجديدة ترسيخ هذا التوجه والامساك بزمام ادارة مختلف النشاطات الاقتصادية والصناعية والتجارية والخدمية في القطر بدعوى تطبيق النظام الاشتراكي في البلد، ولم تدع للقطاع الخاص الا كوة صغيرة حاول منها التنفس لادامة حياته في السنين التالية العجاف التي عاشها قطرنا تحت سيطرة الحزب المنهار.

وجدير بالذكر ان بعض الاقتصاديين يرى ان حركات تأميم المصالح الاجنبية والشركات استهدف القائمون بها توسيع ملكية الحكومة للمصالح الاقتصادية بقطاعاتها النوعية المختلفة.

باعتبارها تدابير اقتصادية اقتضتها عملية ادامة هيمنة الغرب الصناعي المساند لهذه الانظمة في المنطقة العربية، وذلك عن طريق تعظيم سلطات الحكومات التي نفذت عمليات التأميم ووسعت القطاع الحكومي واستثماراته.. وبالتالي توسيع القاعدة الشعبية والمالية التي كانت تفتقدها الحكومات السابقة التي استلمت الحكم في انقلابات عسكرية في معظمها.

لقد ادت قرارات ١٩٦٤ في العراق ان تتحول الدولة مالكة لقطاع صناعي وتجاري ومصرفي كبير، وبالتالي فقد اصبح القطاع العام يحتل الصدارة في النشاط الاقتصادي في البلد، الا ان الافتقار الى التجربة العملية في ادارة هذا القطاع والفساد الاداري والادارة البيروقراطية، ادى الى استنزاف موارد الدولة وتخلف النشاط الصناعي وضموز حركة التصنيع فضلاً عن هروب راس المال الوطني.

وعليه يمكن القول ان المشاريع التي آلت ملكيتها الى الدولة ابان عمليات التأميم التي جرت عام ١٩٦٤ قد حملت الاقتصاد العراقي اعباء كبيرة، وكونت ادارات بيروقراطية تسببت في تبديد موارد الدولة وساهمت في ارتفاع كلف الانتاج وتخلف نوعيته في الكثير من المصانع.. وبالتالي فقد حققت العديد من هذه المشاريع خسارات اقتصادية حقيقية رغم التعتيم عليها في الحسابات السنوية الختامية.

لقد استمر العمل وفق هذه السياقات طيلة اثر من عشرين عاماً، عانى فيها الاقتصاد العراقي الكثير من الازمات الاقتصادية، الا أن ما خفف من وقع هذه الازمات زيادة الايرادات المالية الناجمة عن تضاعف اسعار النفط المصدر اثر تصحيح الاسعار في اوائل السبعينيات من القرن الماضي، مما ادى الى زيادة الدخول السنوية للموطنين وتنامي القدرة الشرائية.. الا ان هذه الفترة لم تدم طويلاً فسرعان ما اندلعت الحرب العراقية الايرانية في ايلول ١٩٨٠، ثم اعقبها بعد ذلك دخول العراق للكويت عام ١٩٩٠ وهو لما يزل يترنح تحت الاعباء التي خلفتها الحرب المذكورة.

وبالرغم من المساعدات الكبيرة التي كانت تنهال على النظام البائد من مختلف الدول العربية و الاجنبية في سبيل ادامة حربه الظالمة مع ايران، فقد واجه الاقتصاد العراقي ابان تلك المرحلة مصاعب اقتصادية كثيرة وديوناً عربية واجنبية باهظة، زاد من وطأتها احتلال الكويت وفرض العقوبات الاقتصادية من قبل الامم المتحدة.

ولاسباب لا يعلمها الا عدد محدود من مسؤولي السلطة البائدة، وربما لايعلمها احد منهم، انقلبت مفاهيم الحزب (الاشتراكية) راساً على عقب، فبدلا من ان تكون المشاريع الرائدة التي تديرها الدولة هي القائدة للقطاع الصناعي والاقتصادي في البلد، اصبحت هذه المشاريع بجرة قلم من (الرئيس القائد) عبارة عن (اغطية ثقيلة) يجب التخلص منها، وهكذا فقد عرضت العشرات من المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية الهامة للبيع وانتقلت الى ملكية القطاع الخاص بابخس الاثمان، وبعبارة اخرى انتقلت الى هيمنة (الصفوة المختارة) من عائلة واقارب الرئيس المخلوع، سواء بصورة كلية او الدخول في مشاركة مع اصحاب رؤوس الاموال الذين يجدون انفسهم مضطرين لادخال هؤلاء من اجل ضمان الحصول على حصة من هذه المشروعات.

وهكذا فقد تحولت هذه المشاريع الهامة والاساسية الى ملكية القطاع الخاص الذي بدأ باستغلالها كيفما يحلو له بعيداً عن الادارة الاقتصادية السليمة التي تأخذ بنظر الاعتبار مصلحة البلد بالدرجة الاولى، الا في القليل النادر الذي تجد فيه الدولة نفسها مضطرة للتدخل والضغط على ادارة هذا المشروع او ذاك من اجل التقيد ولو بالحد الادنى بالاصول المتعارف عليها في الانتاج والتسعير، الا انه بالرغم من هذه الصورة القاتمة للقطاع العام، يجد المواطن العراقي نوعاً من انواع القطاع العام والمختلط الذي تديرة الدولة ويؤمن انتاج عدد من السلع المهمة في السوق العراقية ويوفر العمل للالاف من المواطنين مما يساهم في امتصاص اعداد كبيرة من الايدي العاملة في القطر.

ان صيحات الخصخصة واعادة هيكلة الاقتصاد العراقي وتحويله الى اقتصاد السوق والدعوة الى انهاء مركزية الدولة عن طريق المنشآت والشركات الحكومية والمختلطة، اصبحت من الامور المهمة التي تشغل بال الراي العام العراقي والمستثمرين منهم على وجه الخصوص ، وذلك في ضوء الحركات والاجراءات التي اتخذت من قبل سلطات التحالف وبعض المنظمات الدولية التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على مجريات الامور في القطر.

ولا شك ان للحديث عن الخصخصة ابعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية كثيرة في بلد مثل العراق الذي مر بالظروف العصيبة التي واجهته طيلة سنوات الحرب وظروف الحصار الذي اعقب احتلال الكويت.. حيث يجب التعامل مع هذا الموضوع بحذر ودقة آخذين بنظر الاعتبار المتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي بعد انهيار التجربة الاشتراكية وكذلك النظر في تجارب الدول الاخرى التي سبقتنا في هذا المجال، حيث تشير تقارير مؤسسات التمويل الدولية الى ان عدد الدول التي تطبق الخصخصة قد ارتفع من ١٤ دولة عام ١٩٨٨ الى اكثر من (٦٠) دولة عام ١٩٩٥، وتسير برامج الخصخصة في بعض الدول العربية بخطوات متفاوتة حيث تحقق انجاز ملموس في كل من مصر والمغرب وتونس ولا تزال في المراحل الاولى في عمان والاردن.

ولهذا يجب ان تخضع مسألة الخصخصة الى دراسات مفصلة، سواء من حيث تشخيص مبررات تحويل المشاريع والشركات الحكومية من عامة الى خاصة، او دراسة انواع الخصخصة التي تنسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي والمشاكل التي ستنجم جراء تطبيقها، اذ ان الهدف النهائي هو خلق روافد اقتصادية واجتماعية تحولها الى ركيزة من ركائز الاقتصاج العراقي القومي لتخلق ارتباطات امامية وخلفية لمشاريع اخرى وبدرجة تهيء المناخ المناسب لاقامة مشاريع جديدة تساهم في رفد الاقتصاد العراقي وامتصاص البطالة التي تضاعفت في السنة الاخيرة جراء القرارات التي اصدرتها قوات التحالف بخصوص حل بعض الوزارات والدوائر الامنية.

لقد اجرى مركز الدراسات والبحوث التابع لاتحاد رجال الاعمال استفتاء في اواسط عام ٢٠٠٣ حول موضوع تطبيق الخصخصة في العراق كشف عن العديد من النتائج المهمة، من بينها:

٨٥٪ يرون ان الخصخصة ضرورة ملحة في الوقت الحاضر.

٩٥٪ يرون ان تطبيق الخصخصة يجب ان يتم على مراحل.

٦١٪ يرون ان تكتمل باكثر من خمس سنوات.

٨٤٪ من رجال الاعمال يرون ان الخصخصة تعتبر مشروعاً وطنياً.

٦٤٪ يرون ان الخصخصة تسهم في تطوير الاقتصاد العراقي بشكل كبير.

٦٩٪ يرون ان الخصخصة ستقلل من عدد العاملين في المشروع على المدى البعيد.

وبالرغم من عدم امكانية التيقن من مستوى وجدية الشرائح الاجتماعية والاقتصادية التي اسهمت في هذا الاستفتاء، الا ان الاتجاه العام فيه يميل الى اهمية الخصخصة في الاقتصاد العراقي وامكانية اسهامها في تحقيق التنمية الاقتصادية، رغم الاختلاف الواضح في المراحل او المدد المناسبة لتطبيق الخصخصة واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك دورها في مسألة تشغيل الايدي العاملة الوطنية والمساهمة في حل مشكلة البطالة.

الا ان ذلك لا يمكن ان يكون دليلاً راسخاً على القناعة بالغاء القطاع العام في العراق والتوجه نحو استبداله بالقطاع الخاص، حيث نعتقد باهمية القطاع العام الناجح (والناجح فقط) باعتباره الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني الذي يمكن ان يلعب دوراً اساسياً في ايجاد التوازن المطلوب في حركة التصنيع والتنمية في القطر مع التأكيد على حتمية الابتعاد عن سيطرة القطاع الخاص وهيمنته على هذه الحركة.

ومن البديهي القول انه يجب قبل الاخذ بمفهوم الخصخصة في الاقتصاد العراقي دراسة الآثار الايجابية والسلبية لتطبيق هذا المنهج بكل دقة وموضوعية مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية ان يكون للخصخصة دوراً فاعلاً في عملية نهوض الاقتصاد العرقي من كبوته الراهنة، مع دراسة تجارب الدول النامية وخاصة العربية منها في مجال الاخذ بخصخصة الاقتصاد الوطني، هذا بالاضافة الى معرفة الدور الذي يمكن ان يلعبه الاستثمار الاجنبي والتكنولوجيا المتقدمة والاساليب الادارية الحديثة في انجاح تطبيق الخصخصة، على ان يكون تطبيقها في ضوء التوجه السليم لإعادة النظر في مسار الاقتصاد العراقي الذي عانى كثيراً في النصف الثاني من القرن الماضي بما يضمن تحقيق الحياة الكريمة لعموم المواطنين.

الا انه يجب التأكيد على ضرورة تأجيل هذه العملية برمتها لحين تشريع الدستور العراقي الجديد وتأليف حكومة وطنية دائمة في نهاية عام ٢٠٠٥، حيث يمكن ان يتوضح في ذلك التاريخ العديد من الامور والمعطيات التي يكتنفها الغموض والتشويش في الوقت الحاضر الذي يطغى فيه الضجيج الاعلامي وتختلط فيه الاوراق، بحيث يصعب في الكثير من الاحيان الوقوف على حقيقة الامور وتشخيص مصلحة الوطن والمواطن.

الاسواق العراقية مغرقة بالمنتجات الكورية والصينية

صرح مسؤول اقتصادي امريكي ان الشركات الاميركية مازالت في مجملها غائبة عن الاسواق العراقية المربحة لانها لا تجرؤ على التمركز في هذا البلد، حيث تزدهر عمليات الخطف والهجمات.وقال المسؤول ان المنتجات الصينية والكورية الجنوبية حصلت على حصة الاسد في سوق الاستهلاك الذي يشهد انتعاشا كبيرا منذ سقوط نظام صدام حسين ٢٠٠٣.وقال ايريك ناي نائب رئيس غرفة التجارة الامريكية العراقية لوكالة فرانس برس ان (غياب الامن والمشاعر المعادية للامريكيين تمنع الشركات الاميركية من فتح مكاتب هنا).واضاف (ليس بوسع رعايانا التنقل بحرية ومعظمهم يبقون في (المنطقة الخضراء)) الحي المحصن حيث يسكن دبلوماسيو ومدنيو او عسكريو دول التحالف في وسط بغداد.واكد ناي ان (الخوف عامل اساسي)، في تفسير لموقف المجموعة الاقتصادية الاميركية في العراق، مشيراً الى تصاعد عمليات الخطف واحتجاز الرهائن في الاشهر الاخيرة.واوضح ناي ان الشركات الاميركية العملاقة وحدها مثل (بكتل) و (ولوسنت تكنولوجيز) و (جنرال الكتريك) و (كيلوغ براغ براون اند روت) تشارك في مشاريع مهمة لاعادة الاعمار. خصصت الولايات المتحدة مبلغ ١٨,٦ مليار دولار لاعادة اعمار العراق ومنحت الافضلية للشركات الامريكية وتلك التابعة لقوات التحالف.وتابع ناي بمعزل عن الشركات الكبرى، هناك وجود غير مباشر لمجموعتي (مايكروسوفت) و (جنرال موتورز) لكن غزو السوق في الواقع متوقف، ليست هناك مشاريع جديدة وان كانت هناك فرص حقيقية لاقامة شركات مشتركة في مختلف القطاعات).

وراى ان الولايات المتحدة فوتت ايضا فرصا اخرى، وقال (ارى في الاسواق منتجات صينية وحتى كورية لكن ليس هناك وجود مهم لمنتجات اميركية مع انها تتمتع بقدرة تنافسية

المختبر الاوروبي المتوسطي الثاني في ميلانو

تنظم الغرفة التجارية بمدينة ميلانو المختبر الاوروبي المتوسطي الثاني وقد وجه رئيس الحكومة سلفو برلسكوني رسالة الى الحاضرين مؤكدا على دور ايطاليا في التقريب بين ضفتي المتوسط، وقال (ان مدينتي ميلانو تحتضن هذا اللقاء المهم الذي يضم شخصيات بارزة في عالم الاقتصاد والثقافة والسياسة من بلدان تريد ان تعزز علاقات التعاون)، واضاف برلسكوني (ان هذا الملتقى دليل واضح على اهتمام ايطاليا بشؤون المتوسط، وقد تجسد ذلك خلال تولي بلدنا رئاسة الاتحاد الاوروبي قبل ستة اشهر).

وشدد برلسكوني على اهمية انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي اذ قال (ان ايطاليا تعمل منذ مدة من اجل ادماج تركيا في الاتحاد الاوروبي، فجنوب المتوسط يشكل بعدا استراتيجيا للصرح الاوروبي).

ومن جهته قال وزير الانشطة الانتاجية انطونبو مارزانو اثناء مداخلته في المختبر الاوروبي المتوسطي الثاني (أن المتوسط منطقة نمو من اجل حكومتنا كما ان النمو الاقتصادي مسالة حيوية بالنسبة لايطاليا ودول المنطقة). ودعا الوزير الايطالي الى تفعيل العلاقات التجارية وتنشيط التبادل مع دول جنوب المتوسط

قانون الماني جديد ينظم تدفق الهجرة تبعا للاحتياجات الاقتصادية

تبنى مجلس المستشارين الالماني (البندسرات)، الغرفة الثانية في البرلمان، اليوم الجمعة قانونا يصبح نافذا مطلع ٢٠٠٥ وينظم لاول مرة الهجرة في المانيا بهدف استقبال عاملين يتمتعون بمهارات محددة، ويفرض قيودا لمنع تسلل مشتبه بهم.

والقانون الجديد الذي لقي اجماعا تقريبا في مجلس النواب (البندستاغ) عندما تم التصويت عليه في الاول من تموزالحالي، يهدف الى تكييف تدفق المهاجرين مع الاحتياجات الاقتصادية لالمانيا ومنع دخول اشخاص قد يشكلون خطرا على امنها.

واعتبر نائبان من الحركة الشيوعية-الجديدة القانون (غير انساني وغير عصري). وعارضه فقط اثناء من النواب المحافظين.

وجاءت الصيغة الاخيرة للقانون نتيجة مفاوضات طويلة بين مختلف التشكيلات السياسية لا سيما في ما يتعلق بالشق الامني.

والهدف الاساسي من القانون ان يتم اجتذاب اشخاص يتمتعون بمهارات تحتاجها الشركات الالمانية في بلد يشيخ سكانه ويستعيد نموه ببطء بعد ثلاث سنوات من الركود.

ويقيم في المانيا ٧,٣ ملايين اجنبي.

وقال وزير الداخلية الاشتراكي الديموقراطي اوتو شيلي لصحيفة فاينانشال تايمز دوتشلاند ان (الهجرة امر واقع، وهي ايجابية وينبغي تنظيمها).

واضاف (نحن بلد حديث، ابوابنا ونوافذنا مفتوحة، ولكننا لن نسمح بمجيء مهاجرين على اساس عشوائي).

وسيسهل القانون الجديد اصدار تصاريح اقامة غير محددة المدة لاشخاص يعملون في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم والابحاث. وبذلك بات بوسع الطلاب الاجانب الذين كان يتعين عليهم مغادرة البلاد بعد انهاء دراستهم، ان يبحثوا في المانيا عن عمل.

اما الشق الامني، فيرتدي اهمية خاصة، وقد اصرت عليه المعارضة المحافظة طيلة سبعة اشهر من المفاوضات بحجة تدهور الوضع الامني في اوروبا ولا سيما بعد اعتداءات مدريد في ١١ اذار.

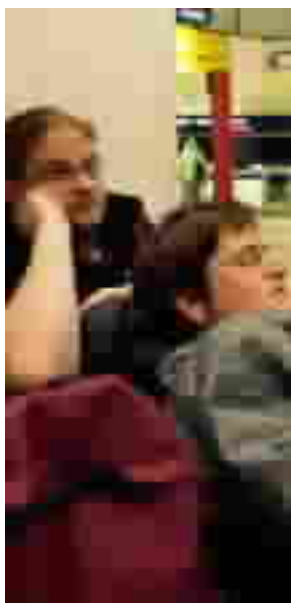

وتم التخفيف من شروط ابعاد اجانب ينظر اليهم على انهم يشكلون خطرا مع الاخذ في الاعتبار نحو ٣٠٠ اسلامي يشتبه في استعدادهم لارتكاب اعمال عنف في البلاد، كما تؤكد اجهزة الاستخبارات الداخلية. ويستهدف ذلك ايضا ائمة المساجد (الذين يحثون على الكراهية).

ويكفي ان يكون لدى السلطات الاقليمية او الفدرالية (شبهة قوية بخطورة شخص استنادا الى قرائن) لكي تأمر بابعاده. وتم تبسيط اجراءات الابعاد مع تخويل هيئة قضائية واحدة صلاحية ذلك.

وتم ايضا تعديل حق اللجوء ليكون متماشيا بصورة اكثر مع اتفاقية جنيف. وكان الحق محصورا حتى الان بضحايا الاضطهاد السياسي لكنه بات يشمل اخرين مثل ضحايا التمييز الجنسي او الحرب الاهلية.

واخيرا، وبهدف تشجيع الاندماج، سيفرض على بعض المهاجرين المقيمين في المانيا والوافدين الجدد الالتحاق بدورات الزامية في اللغة والثقافة الالمانيتين.

وتم في ٢٠٠٢ التصويت على قانون ينظم عملية الهجرة عملت عليه حكومة المستشار الاشتراكي الديموقراطي غيرهارد شرودر منذ ٢٠٠٠، لكنه اعتبر في ما بعد مخالفا للدستور لاسباب شكلية.

في السياحة ثروة اقتصادية فيما لو احسنا استثمارها

سناء النقاش

وعدت الهيئة العامة للسياحة في اكثر من مناسبة على لسان رئيسها، بانها قد اعدت خطة شاملة واعدة لعودة الحياة السياحية الحلوة الرائعة في بغداد والمحافظات وعادة الحيوية التي ماتت في المواقع الاثارية المعروفة المنتشرة في عراقنا الحبيب شمالاً وجنوباً.

وبعد ذلك سمعنا التبريرات لتوقف المرافق السياحية واولى هذه الذرائع هي عدم الاستقرار وفقدان الامان الان وبعد اعلان القوات الامريكية انسحابها من العديد من المرافق السياحية مثل جزيرة الاعراس وجزيرة بغداد، فأن تباشير الامل ستنبثق من جديد.. كما ان عودة الامن والاستقرار الى محافظتي النجف الاشرف وكربلاء المقدسة تعني عودة السياحة الدينية التي تعطي الكثير لهاتين المدينتين وما حولهما من مواقع ومساجد واضرحة سواء كانت في الطريق اليها او في محافظات اخرى.

من هنا بدا المواطن بالتساؤل وادلى اصحاب الاختصاص بدلوهم وبدأت الطموحات تتصاعد والامنيات تعلو بأن تكون السياحة رافداً ثالثاً مع رافدينا العظيمين دجلة والفرات.

فماذا يريد المواطن من هيئة السياحة لتنشيط هذه الحركة الاقتصادية الكبيرة التي لو أستثمرت فعلاً بصورة علمية لنافست النفط في وارداته العظيمة.

يقول السيد كاظم موسى (مدرس اقتصاد) من اوليات العمل الاقتصادي السياحي هو توفير الملاكات الفعالة والكفوءة للمرافق السياحية كلا حسب اختصاصه وهذا يستوجب الاهتمام بمدرسة ومعهد الفندقة لتخريج ملاكات سياحية واعية تقدم الخدمات الجيدة للسائح.وتوفير الامان، هو من مسؤولية الدولة ويبدو ان الحكومة الجديدة جادة في تحقيقه، وبدات بوضع اللبنات الاساسية لتوفير الامان، كما يجب ان تكون هناك حملة شاملة لاعادة تأهيل الفنادق الكبرى مثل الرشيد وشيراتون والميرديان ورفع الاسلاك الشائكة واعمدة الكونكريت من الشوارع والتنسيق مع امانة بغداد والبلديات في المحافظات لتشجير الشوارع والساحات.. كما ان على المصارف دعم اصحاب المشاريع السياحية الصغيرة بتقديم القروض بما يشجع على بناء الفنادق والمطاعم ومختلف انواع المتنزهات ومدن الالعاب والمطاعم الصغيرة، كل ذلك وفق خطة مدروسة تضعها هيئة السياحة بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية.

هذه الافتراضات جعلتنا نتساءل هل هناك رغبة من قبل المواطنين لممارسة هذه الاعمال فقال لنا السيد عماد الدين يحيى (مدير فندقة متقاعد) نعم هناك الكثير الذي يمكن ان نقدمة والمواطن متعطش لهذا النوع من الاعمال لانه مضمون الربح والعمل فيه لا يتوقف على موسم معين فالسياحة في العراق يمكن ان تتواصل في كل المواسم اذا احسن اختيار نوعية المشاريع، فضلاً عن ضرورة وعي المواطن بايجاد وسائل لهو للسائح فلا نفكر بالسياحة الدينية فقط اذا انها تختلف كلياً عن السياحة الاثارية او من ياتي للاطلاع وبسحر اعلانات الف ليلة وليلة.

الدكتورة لمياء مظهر (اقتصادية) ترى في السياحة ثروة اقتصادية في العراق اذا احسن استثمارها خاصة بعد اعلان القوات الامريكية نسحابها وتسليم السيادة كاملة للعراقيين وتدعو السيد رئيس الوزراء للالتفات الى هذا الجانب الاقتصادي الحيوي وتقول كان من الممكن ان تكون لدينا وزارة للسياحة فالعراق كله اثار وحضارة ولايخلو شبر من من امكانية الاستثمار السياحي وتضيف:- نحن بانتظار هيئة السياحة لتنفيذ وعودها وما اعلنت عنه من مشاريع.